

مواجهة التهديدات الهيكلية الأربعة للديمقراطية الأمريكية

2017-11-18 بروجيكس سنديكيت

لورا تايسون، ليني مندونسا

بيركلي - لقد مضى عام كامل على انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، لكن من الواضح أن المؤسسات الديمقراطية في أمريكا تعاني من ضغط شديد. هناك 20% فقط من الأمريكيين الذين يثقون الآن في الحكومة الاتحادية "بفعل الشيء الصحيح"، في حين تراجع هذه الثقة في الكونغرس إلى أقل من 9%.

وبالنسبة للجمهوريين في الكونغرس، على وجه الخصوص، فإن التطرف "العدواني" يضعف قدرة الحكومة الاتحادية على العمل، وهذا بالضبط ما يرغب فيه الكثيرون من اليمين المتطرف. ووفقاً لبعض المتشائمين، فإن الدستور الأمريكي لم يكن مصمماً لمواجهة تحديات بلاد منقسم بوضوح على مستوى الدخل والعرق والحزبية.

ومع ذلك، لا يزال معظم الناخبين يثقون بحكومات الولايات والحكومات المحلية، ولديهم القدرة بموجب التعديل العاشر للدستور الأمريكي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ونجد بالفعل أن العديد من الولايات والمدن تعتمد إصلاحات لتشجيع التسوية السياسية وتحسين الحكم الديمقراطي. والأفضل من ذلك أن بعض هذه الإصلاحات لها آثار وطنية، لأنها ستنظم العملية التي ينتخب من خلالها أعضاء الكونغرس.

وتركز حركات الإصلاح الحكومية والمحلية على أربعة تهديدات هيكلية للديمقراطية: التحيز في تقسيم المناطق الانتخابية؛ عمليات أولية سيئة التصميم؛ المال في السياسة؛ والإجراءات التشريعية التي تعرقل التسوية.

إن التحيز في تقسيم المناطق الانتخابية، حيث يقوم المشرعون في الولايات بإعادة رسم الدوائر في الكونغرس لصالح حزبهم، يسمح للسياسيين باختيار الناخبين، بدلا من القيام بالعكس. في حين تعود هذه الممارسة إلى عام 1812، عندما كان يشرف محافظ ولاية ماساتشوستس آنذاك إلبريدج جيرى على إعادة رسم مناطق مجلس الشيوخ في ولايته، فقد تم إتقانها في العقود الأخيرة، غالبا من قبل الهيئات التشريعية الحكومية التي يهيمن عليها الجمهوريون.

كان للمقاطعات التي رسمها الجمهوريون في ولاية تكساس والولايات الست المتأرجحة أوهايو وفلوريدا وميشيغان وكارولينا الشمالية وبنسلفانيا وفرجينيا تأثير واضح على انتخابات مجلس النواب الأمريكي في عام 2016. والآن، فقد تم اعتبار جميع الخرائط الانتخابية لهذه الولايات غير دستورية. وبالنسبة لقضية جيل مقابل ويتفورد، وهي قضية تاريخية في ولاية ويسكونسن، ستصدر المحكمة العليا الأمريكية قريبا حكما الأول في عقد من الزمن حول دستورية التحيز الانتخابي.

وفي أماكن أخرى، اتخذت حكومات الدولة الخطوة الأكثر تطرفا والمتمثلة في إنشاء لجان خاصة لإعادة تقسيم الدوائر المستقلة عن الحزبين السياسيين المهيمنين. وفي 24 ولاية، يمكن للناخبين أن يقترحوا مبادرات الاقتراع لتغيير قواعد التقسيم والحد من تأثير التزوير. وقد قام الناخبون في كاليفورنيا وأريزونا بنفس الشيء، ومن المرجح أن تتم إجراءات مماثلة في ولايات أخرى في 2018 أو 2020.

ولكن حتى مع المناطق التي رسمت بشكل مستقل، فإن الانتخابات في أجزاء كثيرة من البلاد لن تكون قادرة على المنافسة، لأن الناخبين من نفس الحزب غالبا ما يعيشون على مقربة. ولمعالجة هذا الأمر، يوصي عالمان السياسة ت. أنطوني كوين و ر. مايكل ألفاريز بإصلاح العملية الأساسية "لإعطاء الناخبين المزيد من الخيارات، وهذا بدوره يمكن أن يحفز زيادة نسبة إقبال الناخبين".

ومن خلال فتح الانتخابات التمهيدية لعدد أكبر من المرشحين، باستخدام التصويت بالاقتراع (RCV) - والذي يسمح للناخبين بتسجيل أكبر عدد من المرشحين الذي يرغبون فيه، في ترتيب تفضيل - يمكننا ضمان تمثيل المسؤولين المنتخبين مجموعة كاملة من الناخبين. وقد اعتمد عدد من المدن الأمريكية وولاية ماين نظام RCV بالفعل ، ويأمل المرء أن يستمر في الانتشار في السنوات

المقبلة.

وهناك إصلاح ثالث ضروري يتعلق باستعمال الأموال في السياسة. من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون لدينا حدود صارمة ومتطلبات واضحة لجميع التبرعات السياسية. غير أن المحكمة العليا حالت دون تحقيق هذا الأمر من خلال قانون "مواطنون متحدون" المثير للجدل في عام 2010، عندما رأت أن تبرعات الحملة - حتى من الشركات - تعد شكل من أشكال حرية التعبير. ولم يؤد حكم المحكمة إلى إبطال قانون تمويل الحملات القائم فحسب؛ بل وقام بالغاء العديد من قرارات المحكمة العليا السابقة. وليس من المستغرب أن الإنفاق الخفي من قبل المانحين الكبار قد ارتفع ارتفاعا كبيرا في السنوات السبع الماضية.

وقد جعل تضخم الإنفاق السياسي غير المعلن والإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي - من قبل الكيانات المحلية والأجنبية - من زيادة الشفافية ضرورة ملحة. مع استمرار ظهور تفاصيل حول كيفية استخدام روسيا لوسائل الإعلام الاجتماعية للتأثير على نتائج انتخابات عام 2016، فإن نداء المواطنين يدعو إلى تشريع أقوى لتنظيم الأنشطة عبر الإنترنت. حاليا، لا تخضع مواقع مثل الفيسبوك وتويتر لقواعد الشفافية للجنة الانتخابات الاتحادية.

ويختلف تنظيم الإنفاق السياسي اختلافا كبيرا على مستوى الدولة. وتتطلب جميع الولايات الخمسين الإفصاح عن المساهمات في الحملات لمكاتب الدولة، ولدى 39 ولاية حد للاشتراكات الفردية، كما تمنع 22 ولاية الشركات من المساهمة في الحملات السياسية معا.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الدول تبحث عن إمكانية جعل قواعد الكشف دائمة من خلال التعديلات الدستورية. وقد قدمت 13 ولاية بالفعل خيار التمويل العام للمرشحين الذين يشغلون مناصب حكومية، مع استعداد العديد من الولايات للقيام بذلك ردا على الضغط الشعبي.

ويتمثل التهديد الهيكلي النهائي للديمقراطية الأمريكية في التلاعب الحزبي بالإجراءات التشريعية. فعندما يغير حزب الأغلبية في أي من مجلسي الكونغرس بشكل روتيني القواعد لتناسب مع أهدافه الخاصة، تصبح صياغة الحلول الحزبية شبه مستحيلة. وبالمثل، على مستوى الدولة، يمكن

للأغلبية المطلقة التشريعية، والعتبات التعسفية لتمرير الميزانية والتدابير الضريبية، ومبادرات الاقتراع التي تمولها المصالح الخاصة أن تعيق حل المشاكل بين الحزبين.

ولكن كما أظهرت كاليفورنيا، يمكن القضاء على الحواجز الهيكلية التي تحول دون الحكم الرشيد من خلال الإصلاحات التي يقوم بها المواطنون. وفي السنوات الأخيرة، قامت السلطة التشريعية في ولاية كاليفورنيا بتنظيم إعادة تقسيم الدوائر، وعرض "اثنين من الانتخابات الأولية" ونظام كشف فعال، وتعديل حدود المدى، وإلغاء قاعدة الأغلبية المطلقة لتدابير ميزانية الدولة، وتحسين عملية مبادرة الاقتراع. ونتيجة لذلك، أصبحت الهيئة التشريعية أكثر فعالية بشكل كبير، وتراوحت نسبة الموافقة عليها من 14% فقط قبل سبع سنوات إلى 57% اليوم - وهو أعلى مستوى لها منذ عام 1988.

ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الكونغرس سيصلح نفسه. ولكن إذا استمرت حركة الفدرالية التقدمية بالاندفاع وقبول الإصلاحات ذات المستوى الحكومي والمحلي، لن يتمكن المشرعون الفدراليون من الحفاظ على الوضع الراهن. وبثقة متجددة في الديمقراطية، يمكن للمواطنين اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إخضاع المسؤولين المنتخبين للحوافز المناسبة، ليكونوا متحمسين لمواصلة إيجاد حلول لمشاكل البلد.

إذا تمكنت كاليفورنيا من تحقيق هذا الأمر، فلن يصعب على الولايات الأخرى القيام بذلك. وقد أنشأ مؤسسو أمريكا التعديل العاشر على وجه التحديد لأنهم قلقون بشأن الخلل في العاصمة. لقد

* لورا تايسون، الرئيس السابق لمجلس الرئيس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين، أستاذة في كلية هاس للأعمال في جامعة كاليفورنيا/بيركلي، ليني مندونسا، زميل أول في معهد بريسيديو وشريك فخري كبير في ماكينزي وشركاه

<https://www.project-syndicate.org>

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية